

عقد بيع مرابحة

الغرض من التمويل

- ترميم و بناء سكن خاص
- شراء منزل سكن خاص
- شراء أرض سكن خاص

تمهيد:

لما كان الطرف الأول يتعامل طبقاً لنظامه الأساسي وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء - ومن ثم فإنه على هدي ذلك يقوم ببيع ما يملكه وفق نظام المرابحة بطريق السداد النقدي أو الآجل مقسطاً.

وبما أن الطرف الثاني وبعد أن إطلع على نظام المرابحة وشروطها وألم بها إماماً كاملاً قد عرض على الطرف الأول شراء المبيع المحدد نوعه ومكان وجوده ومقداره وثمنه وكافة أوصافه في عروض الأسعار المرفقة بالرغبة والوعد بالشراء الموقع عليها منه، وبما أن الطرف الثالث قبل أن يكون ضامناً متضامناً مع الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد وما يترتب عليه، فقد تلاقت إرادة الأطراف الثلاثة على إبرام هذا العقد بعد إقرارهم بالأهلية القانونية الكاملة. وتم الإتفاق على الآتي:

1. يعتبر هذا التمهيد وأية مستندات مكملة أو ملاحق مرفقة أو يشار إليها بهذا العقد جزء لا يتجزأ منه متممة له.

2. باع الطرف الأول للطرف الثاني - القابل لذلك - المبيع المبين بعرض الأسعار المقدم والمرفق ويقر الطرف الثاني بأنه عين هذا المبيع لدى المورد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً، وتحقق من أنه مطابق للبيانات والمستندات التي قدمها إليه المورد/الموردين وأطلع عليها وأنه على أساس ذلك عين هذا المورد للطرف الأول، مع الرغبة والوعد بالشراء بتوقيعه ويقر ترتيباً على ذلك بأنه لا مسؤولية على الطرف الأول إذا تبين أن هذه البيانات أو المستندات مخالفة لحقيقة المبيع على أية صورة من صور المخالفة. ذلك أنه اشترى المبيع وهو ساقط الخيار.

3. يقر الطرفان أن الثمن الذي اشترى به الطرف الأول المبيع من المورد هو مبلغ (د.ك) وأن الربح الذي سيجنه من بيعه إلى الطرف الثاني هو مبلغ (د.ك) ويكون ثمن المبيع الذي قبل الطرف الثاني شراؤه به هو مبلغ (د.ك)، إتفق على سداده على الوجه التالي:
مبلغ (د.ك) يسدده الطرف الثاني عند التوقيع على هذا العقد، باقي الثمن وقدره د.ك إتفق بأن يتم سداده على أقساط/دفعات شهرية عددها () قسط/دفعة وفقاً للآتي:

أ	أقساط شهرية متتالية متساوية: تاريخ استحقاق القسط الأول:	عدد تاريخ استحقاق القسط الأخير:	قسط	قيمة كل قسط	د.ك
ب	دفعة مؤجلة بقيمة:	د.ك	تستحق بتاريخ:		
ج	دفعة مؤجلة مقسطة وموزعة على عدد () دفعة يبلغ إجمالي قيمتها تستحق الدفعة الأولى بتاريخ:				د.ك
د	نسبة إجمالي التزامات العميل الشهرية إلى صافي الراتب (%)				

4. يفوض الطرفان الثاني والثالث الطرف الأول ويوكلائه في خصم قيمة القسط الشهري أو أية أقساط متأخرة من حسابه لدى الطرف الأول رقم () فرع () أو من أي حساب آخر بإسمه لديه أو في أي فرع من فروع حتى تمام إستيفاء كامل ثمن المبيع. ويظل هذا التعهد قائماً في جميع الأحوال حتى في حالة هلاك المبيع كلياً أو جزئياً أو ضياعه أو توقيع الحجز عليه من قبل الغير.

5. إتفق الطرفان على أنه يحق للطرف الأول حجز الأقساط الشهرية في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقها المحدد بالعقد وذلك في الحالات التي يتم فيها تحويل الراتب الشهري لحساب العميل (الطرف الثاني) قبل تاريخ استحقاق هذه الأقساط.

6. تكون دفاتر البنك وقيوده المحاسبية قاطعة في إثبات ما للعميل من حقوق وما عليه من إلتزامات في تعامله مع البنك ومن حق العميل إثبات عكس ذلك.

7. يقر الطرف الثاني بأنه قد أفصح عن الإلتزامات المالية المترتبة عليه للشركات التجارية والاستثمارية الأخرى والبنوك الكويتية وأن الإلتزام المنوط به بموجب هذا العقد بالإضافة للإلتزامات الأخرى يتوافق مع الإيرادات والدخول التي يحصل عليها شهرياً وأن لديه القدرة على الإلتزام بسدادها جميعها، كما يقر بتحملة نتيجة مخالفة ذلك للحقيقة، كما يوافق بتفويض السادة/ بنك بوبيان بأن يقوم بتزويد الجهات الخاضعة للقانون 53 لسنة 1999 أو أية جهات رسمية أخرى بالمعلومات والبيانات التي تطلبها عن هذه العملية أو أية عمليات أو معاملات أخرى تمت لصالحه أو يكون طرفاً فيها.

8. لا يحق للطرف الثاني أن يتأخر لأي سبب في دفع الثمن بالكيفية الموضحة في هذا العقد كما لا يحق للطرف الثاني أن يتأخر في دفع الأقساط المقررة عليه، وفي حالة تأخره عن دفع قسطين متتاليين أو أي جزء من القسط أو في حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع تحل باقي الأقساط فوراً دون تنبيه أو إنذار أو إجراءات ويحق للطرف الأول في هذه الحالة أن يرجع على الطرفين الثاني والثالث متضامين لاستيفاء كامل المديونية دفعة واحدة وذلك بكافة الطرق القانونية مع تحملها الرسوم والمصروفات وأتعاب المحاماة وأية مبالغ أخرى يتكبدها الطرف الأول في سبيل تحصيله حقه.

9. يقر الطرف الثاني للطرف الأول قدرته على تنفيذ إلتزاماته في أمانة وكفاية، وأنه يضمن بالتالي تعويض الطرف الأول عما يصيبه من ضرر فعلي جراء ما قد يظهر من مخالفة لحقيقة المبيع أو بعض مواصفاته للبيانات والمستندات التي قدمها المورد وذلك سواء كان المورد يعلم بهذه المخالفة أو لا يعلمها، كما أنه يضمن عدم تنفيذ المورد لإلتزاماته أو تراخيه في التنفيذ. ويقر الطرف الثاني أنه متفق مع الطرف الأول (البائع) على إسقاط ضمان العيب الخفي عن كاهل (الطرف الأول).

10. من المتفق عليه بين أطراف العقد أن تمكين المشتري (الطرف الثاني) من قبض المبيع يعتبر قبضاً لهذا المبيع يبرئ ذمة (الطرف الأول) من هذا الإلتزام، ويرتب عليه ما يرتب على قبض المبيع للمشتري من أحكام، ما لم يكن عدم التمكن من القبض راجعاً إلى (الطرف الأول)، ومن المتفق عليه كذلك أنه يتعين على (الطرف الثاني) قبض المبيع من المكان الموجود به والمحدد في إذن التسليم - سواء كان لدى المورد الأصلي أو في مخازن أو معارض (الطرف الأول) ويتعين عليه تسلمه في الموعد المطلوب له في التسليم، فإذا تراخى في ذلك كان من حق (الطرف الأول) خلال ثلاثة أيام (كل عقد بحسبه) ودون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إتخاذ

أي إجراء آخر أن يقوم بتخزين المبيع في المكان الذي يراه أو أن يلزم (الطرف الثاني) بمصاريف هذا التخزين أياً كانت قيمتها، ويتحمل المسؤولية عما قد يصيب المبيع من أضرار فعلية جراء ذلك.

11. يقر الطرف الثالث أنه ضامن متضامن مع الطرف الثاني في تنفيذ جميع بنود هذا العقد وفي الوفاء بما يترتب عليه من إلتزامات.

12. يتعهد الطرف الثاني بتقديمه للطرف الأول كافة المستندات/الفواتير المؤيدة لاستخدامه التمويل في الغرض الممنوح من أجله وذلك خلال سنة واحدة من تاريخ توقيع عقد المرابحة، كما يلتزم الطرف الأول بالتحقق من صحة تلك المستندات/الفواتير من خلال مخاطبة أو مراجعة الشركات أو الموردين المصدرين لها.

13. يقر كل من الطرفين الثاني والثالث أن كافة البضائع والودائع والمبالغ والأرصدة والمنقولات والأسهم المستحقة أو التي تستحق لهما أو لأي منهما والتي تكون تحت يد الطرف الأول بأي صفة تعتبر مرهونة للطرف الأول رهناً حيازياً ويحق للطرف الأول في حالة استحقاق أي قسط من أقساط الثمن أو جزء منه أو في حالة حلول كامل الثمن أن يحبس ما يكون تحت يده وأن ينفذ عليه وفق أحكام الرهن الحيازي ولا يعتبر التنفيذ مبرئاً لذمة الطرفين الثاني والثالث عما قد يتبقى من ثمن المبيع.

14. يقر كل من الطرفين الثاني والثالث بأنهما يفوضان الطرف الأول وبيوكلائه في إجراء المقاصة فوراً بين مستحقاته بموجب هذا العقد وما يكون لأي منهما من ودائع أو مبالغ في الحسابات الدائنة المفتوحة لدى الطرف الأول أو تفتح مستقبلاً تحت أي اسم وبأية صفة وذلك دون قيد أو شرط ودون تنبيه أو إنذار أو إتخاذ أي إجراء آخر، كما يفوض الطرفان الثاني والثالث - الطرف الأول - بأن يحبس مقدماً ما يستحق له من أقساط مؤجلة،

واحتجاز قيمتها من مجموع الرواتب أو الأجر المدفوعة لهما أو لأي منهما نظير الإجازات أو المكافآت أو ما شابه ذلك، وأن يخصم ما يستحق له منها من تاريخ استحقاقه.

15. يقر كل من الطرفين الثاني والثالث بأن باقي أقساط الثمن تحل جميعها فوراً وبغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إتخاذ أي إجراء - وذلك علاوة على الحالات المنصوص عليها في هذا العقد - في حالة وفاة أي من الطرفين الثاني أو الثالث أو فقد أهليته أو إفلاسه - ويجوز إذا أفلس الطرف الثالث أو فقد أهليته أن يقوم الطرف الثاني خلال أسبوع بتقديم كفيل ضامن متضامن آخر مليء يقبله الطرف الأول ويوافق عليه.

16. يقر الطرف الثاني بأن أية حقوق تنشأ له عن الأخطار التي يتعرض لها المبيع في ذمة الغير أو في وثائق تأمينهم تكون من حق الطرف الأول وحده ويحق له قبضها مباشرة وإتخاذ الإجراءات القانونية بشأن اقتضاءها، ورد الباقي إلى الطرف الثاني.

17. من المتفق عليه بين الطرفين أن ثمن المبيع الوارد بالبند الثالث من هذا العقد لا يشمل أية رسوم أو مصاريف وعلى الطرف الثاني وحده سداد جميع الرسوم والمصاريف التي تطلبها الجهات الرسمية أو تكون من مستلزمات المبيع.

18. يتولى الطرف الثاني وحده على نفقته نقل ملكية المبيع لاسمه إذا كان القانون يستلزم ذلك ولا يكون على الطرف الأول سوى تقديم المستندات التي تمكن الطرف الثاني من إتمام إجراءات نقل الملكية.

19. يقر الطرف الثاني بأن المبيع مرهون لصالح الطرف الأول وبناءً على ذلك فإنه ممنوع من التصرف في المبيع بأي وجه قبل سداد جميع أقساط الثمن المستحقة إلا بعد الحصول على موافقة الطرف الأول الكتابية قبل إجراء هذا التصرف، فإذا أخل بهذا الإلتزام كان من حق الطرف الأول إبطال هذا التصرف والرجوع على الطرف الثاني بالتعويض، فضلاً عن أنه يترتب على ذلك حلول جميع الأقساط الباقية فوراً وتصبح مستحقة الأداء من قبل الطرف الثاني والثالث دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إتخاذ أي إجراء آخر.

20. لما كان ثمن المبيع لا يتضمن أي نوع من الفوائد نظير الأجل الممنوح للسداد لذلك فإذا استوفى الطرف الأول لأي سبب كامل أو أي جزء منه قبل موعد استحقاقه فإنه لا يحق للطرفين الثاني والثالث أن يطالبا الطرف الأول بأي تخفيض للثمن.

21. يقر الطرف الثاني والثالث بأن أي تسامح من جانب البنك بالنسبة لمواعيد السداد المبينة بهذا العقد وأياً من حقوقه الأخرى لا يؤثر على نفاذ كافة شروط وأحكام هذا العقد كاملة، ولا يعتبر تسامح البنك هذا تنازلاً عن أي من حقوقه أو إنقاصاً منها.

22. يعتبر هذا العقد باتاً ونهائياً بمجرد التوقيع عليه ولا يحق للطرف الثاني العدول عنه بأي حال.

23. يقر كل من الطرفين الثاني والثالث بأن عنوانهما الوارد بصدر هذا العقد والأوراق المكملة له يعتبر محلاً مختاراً لهما تصح فيه كافة الإعلانات والإخطارات وأنهما يتعهدان بإخطار الطرف الأول على أي تغيير يطرأ على هذا العنوان فور حدوثه، كما يفوض الطرفان الثاني والثالث بنك بوبيان - الطرف الأول - في مراجعة الهيئة العامة للمعلومات المدنية في استخراج بيانات العنوان المستحدثة أو أي بيان آخر يتعلق بهما.

24. يخضع هذا العقد لأحكام القوانين السارية بدولة الكويت بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وتختص محاكم العاصمة بنظر أي منازعات تتعلق به.

25. حرر هذا العقد من ثلاث نسخ بيد كل طرف نسخة منه للعمل بموجبها.

عقد بيع مساومة

الغرض من التمويل

○ ترميم

○ بناء

تمهيد:

لما كان الطرف الأول يتعامل طبقاً لنظامه الأساسي وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء - ومن ثم فإنه على هدي ذلك يقوم ببيع ما يملكه وفق نظام بيع المساومة مقسطاً.

وبما أن الطرف الثاني وبعد أن إطلع على نظام بيع المساومة وشروطها وألم بها إماماً كاملاً قد عرض على الطرف الأول شراء المبيع المحدد نوعه ومكان وجوده ومقداره وثمانه وكافة أوصافه في عروض الأسعار المرفقة بالرغبة والوعد بالشراء الموقع عليها منه، وبما أن الطرف الثالث قبل أن يكون ضامناً متضامناً مع الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد وما يترتب عليه، فقد تلاقت إرادة الأطراف الثلاثة على إبرام هذا العقد بعد إقرارهم بالأهلية القانونية الكاملة. وتم الإتفاق على الآتي:

1. يعتبر هذا التمهيد وأية مستندات مكملة أو ملاحق مرفقة أو يشار إليها بهذا العقد جزء لا يتجزأ منه متممة له.

2. باع الطرف الأول للطرف الثاني - القابل لذلك - المبيع المبين بعرض الأسعار المقدم والمرفق ويقر الطرف الثاني بأنه على علم بهذا المبيع العلم المنافي للجهالة شرعاً، وتحقق من أنه مطابق للبيانات والمستندات التي

قدمها إليه المورد/الموردين وأطلع عليها وأنه على أساس ذلك عين هذا المورد للطرف الأول، مع الرغبة والوعد بالشراء بتوقيعه ويقر ترتيباً على ذلك بأنه لا مسؤولية على الطرف الأول إذا تبين أن هذه البيانات أو المستندات مخالفة لحقيقة المبيع على أية صورة من صور المخالفة. ذلك أنه اشترى المبيع وهو ساقط الخيار.

3. ثمن المبيع الذي قبل الطرف الثاني شراؤه به هو مبلغ (د.ك)، إتفق على سداده على الوجه التالي:

مبلغ (فقط لا غير)
يسدده الطرف الثاني عند التوقيع على هذا العقد، باقي الثمن وقدره (فقط سبعة آلاف وثلاثمائة دينار كويتي لا غير)
د.ك

إتفق بأن يتم سداده على أقساط/دفعات شهرية عددها قسط/دفعة وفقاً للآتي:

أ	أقساط شهرية متتالية متساوية: تاريخ استحقاق القسط الأول:	عدد تاريخ استحقاق القسط الأخير:	قسط	قيمة كل قسط	د.ك
ب	دفعة مؤجلة بقيمة:	د.ك	تستحق بتاريخ:		
ج	دفعة مؤجلة مقسطة وموزعة على عدد () تستحق الدفعة الأولى بتاريخ:		دفعة يبلغ إجمالي قيمتها		د.ك
د	نسبة إجمالي التزامات العميل الشهرية إلى صافي الراتب (%)				

4. يفوض الطرفان الثاني والثالث الطرف الأول ويوكلانه في خصم قيمة القسط الشهري أو أية أقساط متأخرة من حسابهما لدى الطرف الأول رقم فرع أو من أي حساب آخر بإسمهما لديه أو في أي فرع من فروعها حتى تمام إستيفاء كامل ثمن المبيع. ويظل هذا التعهد قائماً في جميع الأحوال حتى في حالة هلاك المبيع كلياً أو جزئياً أو ضياعه أو توقيع الحجز عليه من قبل الغير.

5. إتفق الطرفان على أنه يحق للطرف الأول حجز الأقساط الشهرية في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقها المحدد بالعقد وذلك في الحالات التي يتم فيها تحويل الراتب الشهري لحساب العميل (الطرف الثاني) قبل تاريخ استحقاق هذه الأقساط.

6. تكون دفاتر البنك وقيوده المحاسبية قاطعة في إثبات ما للعميل من حقوق وما عليه من إلتزامات في تعامله مع البنك ومن حق العميل إثبات عكس ذلك.

7. يقر الطرف الثاني بأنه قد أفصح عن الإلتزامات المالية المترتبة عليه للشركات التجارية والاستثمارية الأخرى والبنوك الكويتية وأن الإلتزام المنوط به بموجب هذا العقد بالإضافة للإلتزامات الأخرى يتوافق مع الإيرادات والدخول التي يحصل عليها شهرياً وأن لديه القدرة على الإلتزام بسدادها جميعها، كما يقر بتحملته نتيجة مخالفة ذلك للحقيقة، كما يوافق بتفويض السادة/ بنك بوبيان بأن يقوم بتزويد الجهات الخاضعة للقانون 53 لسنة 1999 أو أية جهات رسمية أخرى بالمعلومات والبيانات التي تطلبها عن هذه العملية أو أية عمليات أو معاملات أخرى تمت لصالحه أو يكون طرفاً فيها.

8. لا يحق للطرف الثاني أن يتأخر لأي سبب في دفع الثمن بالكيفية الموضحة في هذا العقد كما لا يحق للطرف الثاني أن يتأخر في دفع الأقساط المقررة عليه، وفي حالة تأخره عن دفع قسطين متتاليين أو أي جزء من القسط أو في حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع تحل باقي الأقساط فوراً دون تنبيه أو إنذار أو إجراءات ويحق للطرف الأول في هذه الحالة أن يرجع على الطرفين الثاني والثالث متضامين لاستيفاء كامل المديونية دفعة واحدة وذلك بكافة الطرق القانونية مع تحملهما الرسوم والمصروفات وأتعاب المحاماة وأية مبالغ أخرى يتكبدها الطرف الأول في سبيل تحصيله حقه.

9. يقر الطرف الثاني للطرف الأول قدرته على تنفيذ إلتزاماته في أمانة وكفاية، وأنه يضمن بالتالي تعويض الطرف الأول عما يصيبه من ضرر فعلي جراء ما قد يظهر من مخالفة لحقيقة المبيع أو بعض مواصفاته للبيانات والمستندات التي قدمها المورد وذلك سواء كان المورد يعلم بهذه المخالفة أو لا يعلمها، كما أنه يضمن عدم تنفيذ المورد لإلتزاماته أو تراخيه في التنفيذ. ويقر الطرف الثاني أنه متفق مع الطرف الأول (البائع) على إسقاط ضمان العيب الخفي عن كاهل (الطرف الأول).

10. من المتفق عليه بين أطراف العقد أن تمكين المشتري (الطرف الثاني) من قبض المبيع يعتبر قبضاً لهذا المبيع يبرئ ذمة (الطرف الأول) من هذا الإلتزام، ويرتب عليه ما يرتب على قبض المبيع للمشتري من أحكام، ما لم يكن عدم التمكن من القبض راجعاً إلى (الطرف الأول)، ومن المتفق عليه كذلك أنه يتعين على (الطرف الثاني) قبض المبيع من المكان الموجود به والمحدد في إذن التسليم - سواء كان لدى المورد الأصلي أو في مخازن أو معارض (الطرف الأول) ويتعين عليه تسلمه في الموعد المطلوب له في التسليم، فإذا تراخى في ذلك كان من حق (الطرف الأول) خلال ثلاثة أيام (كل عقد بحسبه) ودون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو

إتخاذ أي إجراء آخر أن يقوم بتخزين المبيع في المكان الذي يراه أو أن يلزم (الطرف الثاني) بمصاريف هذا التخزين أياً كانت قيمتها، ويتحمل المسؤولية عما قد يصيب المبيع من أضرار فعلية جراء ذلك.

11. يقر الطرف الثالث أنه ضامن متضامن مع الطرف الثاني في تنفيذ جميع بنود هذا العقد وفي الوفاء بما يترتب عليه من التزامات.

12. يتعهد الطرف الثاني بتقديمه للطرف الأول كافة المستندات/الفواتير المؤيدة لاستخدامه التمويل في الغرض الممنوح من أجله وذلك خلال سنة واحدة من تاريخ توقيع عقد المساومة، كما يلتزم الطرف الأول بالتحقق من صحة تلك المستندات/الفواتير من خلال مخاطبة أو مراجعة الشركات أو الموردين المصدرين لها.

13. يقر كل من الطرفين الثاني والثالث أن كافة البضائع والودائع والمبالغ والأرصدة والمنقولات والأسهم المستحقة أو التي تستحق لهما أو لأي منهما والتي تكون تحت يد الطرف الأول بأي صفة تعتبر مرهونة للطرف الأول رهناً حيازياً ويحق للطرف الأول في حالة استحقاق أي قسط من أقساط الثمن أو جزء منه أو في حالة حلول كامل الثمن أن يحبس ما يكون تحت يده وأن ينفذ عليه وفق أحكام الرهن الحيازي ولا يعتبر التنفيذ مبرئاً لذمة الطرفين الثاني والثالث عما قد يتبقى من ثمن المبيع.

14. يقر كل من الطرفين الثاني والثالث بأنهما يفوضان الطرف الأول ويوكلائه في إجراء المقاصة فوراً بين مستحقاته بموجب هذا العقد وما يكون لأي منهما من ودائع أو مبالغ في الحسابات الدائنة المفتوحة لدى الطرف الأول أو تفتح مستقبلاً تحت أي اسم وبأية صفة وذلك دون قيد أو شرط ودون تنبيه أو إنذار أو إتخاذ أي إجراء آخر، كما يفوض الطرفان الثاني والثالث - الطرف الأول - بأن يحبس مقدماً ما يستحق له من أقساط

مؤجلة، واحتجاز قيمتها من مجموع الرواتب أو الأجور المدفوعة لهما أو لأي منهما نظير الإجازات أو المكافآت أو ما شابه ذلك، وأن يخصم ما يستحق له منها من تاريخ استحقاقه.

15. يقر كل من الطرفين الثاني والثالث بأن باقي أفساط الثمن تحل جميعها فوراً وبغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إتخاذ أي إجراء - وذلك علاوة على الحالات المنصوص عليها في هذا العقد - في حالة وفاة أي من الطرفين الثاني أو الثالث أو فقد أهليته أو إفلاسه - ويجوز إذا أفلس الطرف الثالث أو فقد أهليته أن يقوم الطرف الثاني خلال أسبوع بتقديم كفيل ضامن متضامن آخر مليء يقبله الطرف الأول ويوافق عليه.

16. يقر الطرف الثاني بأن أية حقوق تنشأ له عن الأخطار التي يتعرض لها المبيع في ذمة الغير أو في وثائق تأمينهم تكون من حق الطرف الأول وحده ويحق له قبضها مباشرة وإتخاذ الإجراءات القانونية بشأن اقتضاءها، ورد الباقي إلى الطرف الثاني.

17. من المتفق عليه بين الطرفين أن ثمن المبيع الوارد بالبند الثالث من هذا العقد لا يشمل أية رسوم أو مصاريف وعلى الطرف الثاني وحده سداد جميع الرسوم والمصاريف التي تطلبها الجهات الرسمية أو تكون من مستلزمات المبيع.

18. يتولى الطرف الثاني وحده على نفقته نقل ملكية المبيع لاسمه إذا كان القانون يستلزم ذلك ولا يكون على الطرف الأول سوى تقديم المستندات التي تمكن الطرف الثاني من إتمام إجراءات نقل الملكية.

19. يقر الطرف الثاني بأن المبيع مرهون لصالح الطرف الأول وبناءً على ذلك فإنه ممنوع من التصرف في المبيع بأي وجه قبل سداد جميع أقساط الثمن المستحقة إلا بعد الحصول على موافقة الطرف الأول الكتابية قبل إجراء هذا التصرف، فإذا أخل بهذا الإلتزام كان من حق الطرف الأول إبطال هذا التصرف والرجوع على الطرف الثاني بالتعويض، فضلاً عن أنه يترتب على ذلك حلول جميع الأقساط الباقية فوراً وتصبح مستحقة الأداء من قبل الطرف الثاني والثالث دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إتخاذ أي إجراء آخر.

20. لما كان ثمن المبيع لا يتضمن أي نوع من الفوائد نظير الأجل الممنوح للسداد لذلك فإذا استوفى الطرف الأول لأي سبب كامل أو أي جزء منه قبل موعد استحقاقه فإنه لا يحق للطرفين الثاني والثالث أن يطالبا الطرف الأول بأي تخفيض للثمن.

21. يقر الطرف الثاني والثالث بأن أي تسامح من جانب البنك بالنسبة لمواعيد السداد المبينة بهذا العقد وأياً من حقوقه الأخرى لا يؤثر على نفاذ كافة شروط وأحكام هذا العقد كاملة، ولا يعتبر تسامح البنك هذا تنازلاً عن أي من حقوقه أو إنقاصاً منها.

22. يعتبر هذا العقد باتاً ونهائياً بمجرد التوقيع عليه ولا يحق للطرف الثاني العدول عنه بأي حال.

23. يقر كل من الطرفين الثاني والثالث بأن عنوانهما الوارد بصدر هذا العقد والأوراق المكملة له يعتبر محلاً مختاراً لهما تصح فيه كافة الإعلانات والإخطارات وأنهما يتعهدان بإخطار الطرف الأول على أي تغيير يطرأ على هذا العنوان فور حدوثه، كما يفوض الطرفان الثاني والثالث بنك بوبيان - الطرف الأول - في مراجعة الهيئة العامة للمعلومات المدنية في استخراج بيانات العنوان المستحدثة أو أي بيان آخر يتعلق بهما.

24. يخضع هذا العقد لأحكام القوانين السارية بدولة الكويت بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية
الغراء، وتختص محاكم العاصمة بنظر أي منازعات تتعلق به.

25. حرر هذا العقد من ثلاث نسخ بيد كل طرف نسخة منه للعمل بموجبها.